

Submission date: 1 March 2021

Acceptance date: 23 May 2021

Publication date: 9 June 2021

نسب ولد اللعان وميراثه: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي

CHILD'S LINEAGE OF *AL-LI'AN* (OATH OF CONDEMNATION) AND HIS INHERITANCE RIGHTS: A COMPARATIVE STUDY BETWEEN ISLAMIC AND MALAYSIAN LAW

*ⁱRaouane Azziz, ⁱⁱRuhi Fadzlyana Jailani, ⁱMualimin Mochammad Sahid, ⁱMushaddad Hasbullah

ⁱFaculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai 71800, Negeri Sembilan

ⁱⁱFaculty of Medicine & Health Sciences, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai 71800, Negeri Sembilan

*(Corresponding author) e-mail: raouanezz@yahoo.com

DOI: <https://doi.org/10.33102/mjssl.vol9no1.309>

ملخص البحث

إن نسب ولد اللعان وميراثه من أبيه الذي نفاه ولاعن على نفيه، يعدّ من المسائل التي لها اعتبارها في الشريعة والقانون، وذلك لتعدّي الأثر المترتب على نفي نسبه من أبيه، إلى حرمانه من الميراث من هذا الأب وأسرته، وقد أقرت بعض المحاكم تحليل البصمة الوراثية عند نفي نسب الولد، وهنا تكمن مشكلة البحث، وذلك فيما إذا نفى الأب الابن وأقرت نسبه البصمة الوراثية. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بولد اللعان من التاحية الشرعية والقانونية، ثم بأهمية تحليل البصمة الوراثية كدليل يعمل به عند تضارب الأقوال بين الزوج والزوجة، وقد اعتمدت الدراسة في هذا البحث على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع آراء الفقهاء وأدلتهم، والنظر في سبب الخلاف بينهم، كما اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن في مناقشة آراء الفقهاء وأدلتهم وتحليلها، مع مقارنة هذه الأحكام بما يجري عليه العمل في القانون الماليزي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة منها: أن الولد يبقى على نسب أبيه ما لم ينفه ويلاعن عليه، وأنّ فصل القول عند نفي نسب الولد أو إثباته يرجع إلى تحليل البصمة الوراثية، وأن ولد اللعان لا ينتفي نسبه وميراثه إلا إذا وافق تحليل البصمة الوراثية قول الزوج الملاعن.

كلمات مفتاحية: ميراث، نسب ولد اللعان، ميراث ولد اللعان، البصمة الوراثية.

ABSTRACT

The lineage of *al-li'an* child and his inheritance from his father, who denied him and performed oath of condemnation (*al-mula'annah*) is considered one of the crucial issues in the Sharia and the law. This is because of the serious effects of denying his lineage from his father, which leads to depriving the child of the inheritance of the father and his family. Some courts accepted the analysis of the DNA when denying the child's lineage. Based on this fact, the issue has raised, especially when there is a conflict between the father's denial of his son and the court's finding based on DNA result. Which one is to be accepted if the father denied while the court confirmed his child's lineage? This study aimed at introducing *al-li'an* child from Sharia and legal points of view, and the importance of analyzing the genetic footprint (DNA) as a guide to be used when there is a conflict between husband and wife in their opinions. The research methods used in this study are the inductive approach by tracking the views and evidence of the Islamic jurists and examining the reasons for the disagreement among them. In comparison, the analytical and comparative methods are used to discuss and analyze the opinions of the jurists and their evidence and compare these provisions with what is being practiced in Malaysian law. This study has reached some important results among others: the child of *al-li'an* remains a legitimate child as long as the father did not deny his lineage. The final decision on denying or confirming child's lineage is based on the analysis of the genetic fingerprint (DNA result). Therefore, the lineage of *al-li'an* child and his inheritance right remains valid or undeniable unless the analysis result of the genetic fingerprint conforms with the statement of the father who denied his child lineage through *al-li'an* (oath of condemnation).

Keywords: lineage, inheritance, *al-li'an*, oath of condemnation, DNA, genetic fingerprint

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله الأمين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد:

لقد جاءت أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح العباد الدنيوية والأخروية، من جلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم، وليس للعقل ولا للشهوة والأهواء حرية التحكم بهذه المصالح التي لا يقوم أمر الدنيا والآخرة إلا بها، وفي ذلك يقول الشاطبي: "المصالح المجتلبة شرعا والمصالح المستدفة، إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لا من حيث الأهواء والتفوس في جلب مصالحها العادية، أو درء مفسادها العادية" (Al-Shatibi, 1417,) (63)، وهذا ما بيّنه القرآن في قوله تعالى: (وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ) (Quran 23: 71).

ومما تقام عليه مصالح العباد في الدنيا ويتعدى أثره إلى الآخرة النسب، لذلك اعتنى التشريع الإسلامي بالنسب وأولاه عناية خاصة، إذ اعتبره من مقاصده التي أوصى بحفظها وصيانتها، بل وزاد على ذلك حين أمر

بتعلم الأنساب، فقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة "تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم" (Al-Tirmidhi 1417h: 1979).

وقد أوصت الشريعة الإسلامية بالمحافظة على الأنساب وعدم خلطها، وذلك حتى تبقى الأنساب نقية طاهرة، فحرمت أن يلصق الشخص بغير أهله أو يدعى لغير أبيه لأي سبب، واعتبرت ذلك من المحظورات. فعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "حين نزلت آية المتلاعنين أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها الله جنته، أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين" (Al-San'ani 2006: 1035)، وعن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلم إلا كفر" (Muslim 2006: 61).

وكما قصدت الشريعة بالمحافظة على الأنساب بعدم ادعائها، قصدت في الوقت ذاته إلى عدم الانفكاك منها بنفيها، فكما لا يجوز ادعاء الأنساب، لا يجوز نفيها أيضا، وقد جاء النهي شديدا في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "أيما رجل جحد ولده، وهو ينظر إليه، احتجب الله عنه، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين" (Al-San'ani 2006: 1035).

فأوصاف الشريعة وغاياتها العامة التي تدعو إلى الحفاظ على الأنساب نجدها تصب في مصلحة العباد، ويتجلى ذلك واضحا في تحقق مقصود الشارع من الحفاظ على الأنساب في أحكام الميراث، فقد ارتبط استحقاق الميراث من عدمه بمدى ثبوت النسب وقرب علاقته بالمورث، فمدار معاملات الناس يقوم على تحقيق التوازن بين المصلحة الدنيوية والمصلحة الأخروية في أهم ما يملكونه وهو المال، وهو أحد مقاصد الشريعة الذي يقوم على تحقيق ارتباط الأنساب ومعرفتها، وإن لم يدرك العقل كنه المصلحة في تحديد الفروض وتفضيل بعض الوراثين وإعطاء البعض، ومنع البعض في هذا النظام برغم من إدلاء الوراثين بنفس النسب (Al-Shatibi, 1417).

وقد اجتهد المشرع الماليزي في سن القوانين التي تحفظ للناس أنسابهم، فمنع التبني، وأقر حكم اللعان، وهدف من وراء ذلك إلى حياة نقية من لوث الأعراض، وخلط الأنساب ليضمن الهدوء والاستقرار للمجتمع، فاعتمد لتحقيق ذلك على سن قوانينه الأسرية من المذهب الشافعي، بحكم أنه هو المذهب السائد في البلاد. (Islamic Family Law Act 1984)

ولما كان حكم اللعان بين الزوجين الذي يترتب عليه مسائل التوريث يقوم على أساس إثبات النسب أو نفيه، وكان ينتج عن الملاعنة بين الزوجين قطع أسباب التوارث بين الزوج الملاحن وأسرته، وولده الملاحن عليه، جاءت هذا الدراسة لتبين حقيقة إقامة دعوى اللعان بين الحكم الشرعي مقارنة بقانون الأسرة الماليزي، في الوقت الحاضر، في مقابلة استعمال البصمة الوراثية كدليل في إثبات النسب أو نفيه، خاصة إذا تعارض لعان الزوج في نفي الولد مع نتيجة تحليل البصمة الوراثية، فهل لنا الحق أن نعتمد البصمة الوراثية كدليل مستقل ونرد اللعان، أم أن البصمة الوراثية تكون دليلا مساندا لللعان ولا يمكن بأي حال أن تتخطاه في إثبات النسب ونفيه شرعا وقانونا.

بداية تشريع حكم اللعان

كثيرا ما تقع الدعاوى والاتهامات بين الناس فيما بينهم، سواء بنيت هذا الدعاوى على أساس حق أو على تهمة باطل، فلو ترك الناس ودعواهم لما خرج أحد منا سالما من تهمة أو شبهة، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بَدْعُوهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ Muslim, (2006: 1711). لذلك أوجب الشرع من المدعي البينة، وألزم المدعى عليه اليمين، وقد جاء في الحديث الصحيح "البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه" وفي لفظ "واليمين على من أنكر" (Al-'Lbani, 1979: 2661)

هذا إن لم يتعلق الأمر بالأعراض، فإن كان الأمر يخص الأعراض فقد اشترط الشرع أربعة شهود على حدوث الواقعة، وإلا اعتبر الأمر قذفا وحلت العقوبة على المدعي. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (Quran 24: 4)، وهي أحكام تشمل كل قاذف غيره بتهمة الزنا، وكل سب لغيره سبابا فيه تعريض بفعل الفاحشة يعد قذفا وجريمة، تدخل تحت طائلة المحاسبة والعقوبة، فقد اتهم اليهود مريم البتول بالتعريض في الكلام، بقول ظاهره المدح، وباطنه الذم، قال تعالى مخبرا على لسانهم: ﴿يَا أَهْلَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ (Quran 19: 28)، فقد عقب الله سبحانه على كلامهم في غير موضع من آيات القرآن الكريم قائلا تعالى: ﴿وَبِكْفَرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ (Quran 4: 156)، فسمى تعريضهم بأنه بهتان عظيم، رغم أن ظاهر الكلام مدح لكنه يحمل في طياته قذفا لها في عفتها وشرفها.

وقد حبس عمر رضي الله عنه الحطيئة في بيت شعر عرض فيه إلى الزبرقان بن بدر حيث قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فيائك أنت الطاعم الكاسي

فلما غاب عن عمر رضي الله عنه مقصود الحطيئة، سأل حسن بن ثابت عن الشعر فقال له حسان لقد سلح (يعني بال) عليه لأنه شبهه بالنساء في أنهن يطعنن ويسقين ويكسون (Al-Qurtubi, 2006).

ثم خص الشرع الزوجين بحكم خاص وهو اللعان، وذلك فيما إذا وقع بين الزوجين القذف بتهمة الزنا، ولم يكن مع الزوج القاذف بينة تدعم دعواه، وقد جاء في سورة النور بيان الحالة التي يكون عليها الزوج في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (Quran 24: 6)، فقد كان يشترط البينة في بادئ الأمر من الزوج أو يحد كغيره من القاذفين، وهذا ما أوضحه الحديث الذي يرويه عبد الله بن عباس حيث قال: "أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ ابْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا، يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ يَقُولُ: الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ" (Al-Bukhari, 1998: 2671)، والبينة هنا أربعة شهود يشهدون على الفاحشة شاهدة حق لا لبس فيها، وقد كانت العرب تقتل على فعل الفاحشة، حيث كان أحدهم يعمد إلى

قتل زوجته والحدن الذي وجد معها، وقد كانت غير مصطنعة في غالب الأحيان، تثير هالة الرجولة والفحولة حول القاتل ليزداد بها شرفا وعلو مرتبة بين قومه، بكونه رجلا غيوراً، لا يقبل أن يدنس فراشه، أو يلطخ شرفه وبسبب هذه المفخر المزيّفة والدعاوى الكاذبة ظلمت كثير من النساء ونكّل بهنّ.

فلما جاء الإسلام طالب بالبيّنة على كلّ من يدّعي وقوع زوجه في فاحشة الزنا، فلم يتقبل بعض الصحابة الأمر وثارَت نائرة العيرة في نفوسهم بعضهم، فقد جاء في الحديث الذي يرويه مسلم وغيره عن المغيرة بن شعبة قال سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: "لو رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَيْرٌ مُصْنَفِحٌ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ عَيْرٍ سَعْدٍ، فَوَاللَّهِ لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَعْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ عَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَّنَ، وَلَا شَخَصَ أَعْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخَصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُدْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، وَلَا شَخَصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْجَنَّةَ". (Muslim, 1499: 2006).

وقد امتثل الصحابة رضي الله عنهم، لأمر الله عز وجل في حكم القذف، وتقبلوه على ما في نفوسهم منه، من أثر متعلقات العادات والأعراف، حتى وقعت حادثة هلال بن أمية ثم تلتها حادثة عويمر العجلاني ويظهر أنهما حادثتان مستقلتان، حادثة هلال وحادثة عويمر، لكن المتأمل لسبب نزول حكم اللعان يجزم بأن الحادثة واحدة، وأن الأخرى متأخرة، أو أن هناك خلطاً بين الروايتين، فقد نقل القرطبي في تفسيره أن القاذف لزوج عويمر، وأن اسم هلال بن أمية خطأ. كما نقل استنكاره في أن يكون هلال بن أمية هو القاذف مع أن المشهور في قصة اللعان هو رواية هلال بن أمية، لكن صحة الرواية عن أئمة الحديث تثبت أن القاذف هو عويمر بن زيد (Al-Qurtubi, 2006).

والذي يعيننا أن سبب النزول هو ما يرويه سهل بن سعد الساعدي أن عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَ عُوَيْمِرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَّ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَّا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا فَرَعَا، قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةَ الْمَلَاعِنِ (Al-Bukhari, 1998: 5259).

ومنه نزلت أحكام اللعان في سورة التور قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٦) وَالْخُمُسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَيَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٨) وَالْخُمُسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٩) وَلَوْلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (١٠)﴾ (Quran 24: 6-10)

هذا ما يثبت أن جريمة الزنا من المرأة المتزوجة تستوجب الطلاق الأبدي بين الزوجين، لأن ما يترتب عنها أكثر من معصية، فهي تلطيخ لفرش طاهر وهتك لعرض مصون، وإلحاق بنسب، لذلك نجد أن كثيرا من الدول الغربية ورغم تساهلهم في العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، إلا أنهم اعتبروا أن الزنا من أحد الزوجين يعتبر جريمة تستوجب الطلاق بين الزوجين، فنجد في دولة بريطانيا مثلا أنه يحق لزوج أو الزوجة رفع دعوى الطلاق التي مبنها مؤسس قانونا على خيانة أحد الشركين بارتكابه جريمة الزنا، لكن الطلاق وقوعه أشبه من المستحيل أن يحدث بسبب هذه الدعوى لصعوبة أن يثبت أحد الزوجين الزنا على الآخر، ما لم يعترف هو بنفسه بأنه ارتكب هذه الجريمة، كما أن قانون الطلاق في هذه الدولة لا يأخذ بجريمة الزنا كسبب يؤدي إلى الطلاق إذا تقادم عهد وقوعها، وتجاوزت مدة ارتكاب الزنا أكثر من ستة أشهر (Grounds for Divorce, 5 C.E.)

وهنا تتجلى روعة تشريع أحكام اللعان في الإسلام، فلا يمكن أن يفكر في مثل هذا التشريع مشرع قانوني ولا حتى يحظر على باله، لأن عظمته تتخطى العقل البشري وتصوره، يقول ابن القيم: " فهذا أحسن حكم يفصل به بينهما في الدنيا، وليس بعده أعدل منه، ولا أحكم، ولا أصلح، ولو جمعت عقول العالمين لم يهتدوا إليه، فتبارك من أبان ربوبيته ووحدانته وحكمته وعلمه في شرعه وخلقه " (Ibn Al-Qayyim, n.d: 343)

مفهوم اللعان

اللعان شهادات مؤكدة بالأيمان من قبل الزوج على زنا زوجته، أو نفي حملها منه، مقرونة باللعن وجوبا من جهته وبالغضب من جهتها في رد قذفه لها، مادامت رابطة الزواج قائمة بينهما، فإذا انفصلت الزوجة عنه بالطلاق فليس له الحق في اللعان إلا إذا كانت حاملا وأراد أن ينفي الولد، وقد اشترط بعض الفقهاء قيام الزوجية بينهما بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ لَنَاوَاهُمْ﴾ (Quran 24: 6). وهي في حال الطلاق لم تعد زوجة، فلا تقام دعوى اللعان، ويتحول اتهامها لها إلى حكم القذف مطلقا ويدخل تحت عموم قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات" (Al-Qurtubi 2006).

وقد أخذ قانون الأسرة الماليزي أحكام اللعان من التشريع الإسلامي، حيث رتب حدوث اللعان على اتهام الزوجة بالزنا، أو على نفي الولد، فعلى الزوج إقامة دعوى اللعان أمام المحكمة ضمن دائرته المختصة.

وقد أوضح قانون الأسرة الماليزي وصف اللعان بأنه إنجاب المرأة المتزوجة ولدا في المدة المحددة بين ستة أشهر قمرية من تاريخ زواجها إلى أربع سنوات، فالولد لصاحب الفراش حتى ولو توفي أو تم الانفصال بين الزوجين ما دامت تحت مسمى هذا الزواج ولم تقترن بزواج آخر ضمن هذه المدة، كما أعطى القانون الحق للزوج أن ينكر

نسب هذا الولد إذا ارتأ ذلك أماما المحكمة (Islamic Family Law Act 1984)، وهذا يعني أن أي ولد خارج هذه المدّة المحددة قانونا لا يدخل في دائرة حكم اللعان، بل يقع عليه وصف الولد غير شرعي.

وبحسب سجلات دائرة التسجيل الوطني (JPN) في دولة ماليزيا في الإحصاءات التي تم إجراؤها في البلاد بين عامي 2010 و2018 أن هناك ما مجموعه 172811 طفلاً غير شرعي من المسلمين، منهم من فشل في تسجيل اسمه كابن شرعي لأبوين شرعيين، كما قد تم تسجيل 25567 طفلاً غير شرعي لدى (NRD) منذ عام 2019 حتى يناير 2020، بما في ذلك المواليد الذين ولدوا لأقل من ستة أشهر، في إطار زواج رسمي لم يتم الاعتراف بهم كأولاد شرعيين، وهو عدد كبير بالنسبة لبلد غالبية سكانه مسلمون (Arifin 2020).

مفهوم النسب شرعا وقانونا

النَّسَبُ هو اتّصال شيءٍ بشيءٍ، ومنه اتصال الأبناء بالأباء من جهة الأب أو من جهة الأم، وتسمى القرابة المشتركة في دائرة النسب التي تجمعهم القرابة، قال تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (Quran, 3:34) وجاء في مفردات ألفاظ القرآن النَّسَبُ والنَّسَبَةُ اشتراك من جهة أحد الأبوين (Al-Ragheb, n.d)، قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ (Quran 25: 54) والنَّسَبُ هو إحقاق الولد لأحد والديه حكما، أو ضمنا بأحد طرق اثبات النسب التي أقر مصداقيتها الشرع في إثبات الأنساب، وأقواها حكما فراش الزوجية.

والنَّسَبُ والصَّهْرُ معنيان يعمّان كل قرى تكون بين آدميين، قال ابن العربي: النَّسَبُ عبارة عن خلط الماء بين الذكر والأنثى على وجه الشرع، فإن كان بمعصية كان خلقا مطلقا ولم يكن نسبا محققا قال تعالى: ﴿وهو الذي خلق من الماء بشرا﴾ (Quran 25: 54). وإذا لم يكن نسب شرعا فلا صهر شرعا (Al-Qurtubi, 2006)، المعنى أنه تعالى قسم البشر قسمين ذوي نسب، أي ذكورا ينسب إليهم، فيقال: فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، وذوات صهر والنَّسَبُ لا يخلو من أبوة وبنوة وأخوة لأولئك وبنوة لتلك الأخوة (Ibn 'Ashour, 1984).

وولد اللعان هو مجموع لفظين، (وَلَدٌ) وهو دليل النَّجْلِ والنَّسْلِ، ثم يقاس عليه غيره. من ذلك الولد، والولد اسم يجمع الواحد، والكثير، والذكر، والأنثى. قال تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ (Quran 2: 233)، و(لَعَنَ) اللَّام والعين والنون أصل صحيح يدل على إبعاد وإطراد. ولعن الله الشيطان: أبعده عن الخير والجنة، واللعان: الملاعنة (Ibn Faris, 1979)، ومنه فإن مصطلح ولد اللعان يعني الولد الذي ولد على فراش زوجية صحيح ونفى نسبه أبوه إليه.

أما قانونا فالنَّسَبُ هو ما تثبته الأوراق الرسمية أي شهادة الزواج، فلا بد من إجراء مراسم الزواج وفق ما تنص عليه قوانين الأسرة في دولة ماليزيا لكي يتم اثبات أحقية النَّسَبُ من الزواج، وقد أقر قانون الأسرة الماليزي باستخراج وثيقة الزواج التي تعطى لطرفين، الزوج والزوجة، بعد استكمال إجراءات عقد الزواج، والتي تتم بحضور

الشهود وتوقيعهم، وحضور ممثل السجل المدني وولي المرأة، وبعد دفع الرسوم اللازمة يتم منح شهادة الزواج والتي يتم بواسطتها الاعتراف بالزواج ومستخرجاته، من نسب ونفقة وميراث، وهذه الشهادة لا غنى عن استعمالها في الدوائر الرسمية في دولة ماليزيا، وبدون هذه الشهادة لا يعترف بالزواج ويعتبر لاغٍ وغير قانوني (Islamic Family Law, Act 1984).

وقد أقرت لجنة الفتوى الوطنية في 10 حزيران / يونيو 2003 على أن الأبناء غير الشرعيين هم الأولاد الذين ولدوا خارج دائرة الرابطة الزوجية نتاج الوطء بشبهة كالزواج الفاسد أو الزواج العربي، كما أن القانون ألحق الأولاد المولودين لأقل من ستة أشهر قمرية بعد اجراء عقد الزواج الصحيح بالأولاد غير الشرعيين، حتى ولو كان هؤلاء الأولاد ولدوا في فراش الزوجية بصفة رسمية، إذ اعتبر القانون أنه لا يمكن أن تحمل المرأة لأقل من ستة أشهر إلا إذا كان هناك علاقة غير شرعية قبل العقد، نتج عنها هذا الحمل.

كما أن لجنة الفتوى بالمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية بماليزيا والتي اجتمعت في الفترة من 28 إلى 29 يناير 1981، ناقشت تسمية الأبناء غير الشرعيين أي الأولاد المولودين بصفة غير رسمية سواء كانوا شرعيين أم أبناء زنا، أقرت هذه اللجنة أن هؤلاء الأولاد غير الشرعيين ليس لهم الحق في النسب إلى آبائهم سواء أقر هؤلاء الآباء بأبوتهم أم لا، وأقرت لجنة الفتوى أيضا أن يضاف إلى اسم كل ولد غير شرعي ابن عبد الله أو بنت عبد الله، كناية على جهالة الأب وأنه عبد الله. (Akta Pendaftaran Kelahiran dan Kematian 1957)

استعمال البصمة الوراثية في حكم اللعان

البصمة الوراثية: هي الحمض النووي DNA الذي يحتوي على التعليمات الوراثية المستخدمة في تكوين وإدارة جميع الكائنات الحية المعروفة، وبعض الفيروسات (The Editors of Encyclopaedia Britannica, 2020)، وهي تؤخذ من الدم أو اللعاب أو المني أو البول أو غيره، وقد تم اكتشافها من طرف عالم الوراثة الإنجليزي إريك جفري سنة 1985 عندما كان يجري فحوصا روتينية في جامعة لستر بإنجلترا، وقد اقترح جفري استخدام هذه التقنية لحل مشكلة تحديد الهوية لكل إنسان بما فيها الأبوة الطبيعية (Li, Ran et al, 2019)، وقد عرفت ندوة الوراثة والهندسة الوراثية للعلوم الطبية البصمة الوراثية بأثما: "البنية الجينية التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه"، كما أقر المجمع الفقهي بمكة التعريف السابق واشترط للعمل بها أن يتم التحليل تحت إشراف الجهات الحكومية المختصة حتى لا يتم التلاعب بنتائج هذه التحاليل، كما حدد المجمع أن استعمالها يكون في إثبات النسب وليس لغيره، إذا لم تتوفر شروط إثبات النفي الأخرى كالفرش والإقرار والبينة، كعامل مساعد وليست كدليل قائم بذاته (Al-Qurra Dagi, 2000)(Al-Zuhaili, 1985).

واحتمالية الخطأ في تقرير البصمة الوراثية يكاد يكون صفرا في دلالته، وما ترتب عن أي خطأ في النتيجة يكون في إجراءات التحليل وليس في البصمة الوراثية نفسها، لذلك اعتمدها كثير من المحاكم في الدول المتقدمة كدليل قاطع لا يحتمل الخطأ في كشف الجرائم والأنساب (Li, Ran et al, 2019). ويمكن استعمال البصمة الوراثية

في حالات الاشتباه في النسب عند التنازع بين الأشخاص، وعند اختلاط المواليد في المستشفيات وضياع الأولاد في الكوارث والحروب، وكذا الاشتباه في أطفال الأنايب (JAKIM, 2012) (Habtoor, 2018).

وقد اختار الفقهاء في الوقت الراهن العمل بالبصمة الوراثية في إثبات النسب لقوة حجيتها ولأنها قرينة لا يدخل إليها الشك، ووضعوا لذلك شروطا لكي يتم الاعتماد عليها كقرينة مستقلة، وتمثل غالبية ما اشترطوه في أمانة القائمين على قراءة البصمة الوراثية وقيام التحليل وفق الصّوابط العلمية، كما أن اللجوء إليها يكون محصورا في بعض الحالات كتضارب قول الزوج مع الزوجة عند اللعان، وحالات اختلاط المواليد، كما حصر بعضهم الحق في طلب التحليل للأب فقط أو القضاء، حتى لا يكون الأمر مشاعا لكل من هب ودب، فيصير الأمر فيه تلاعب وعدم موثوقية، وزاد بعضهم أن يكون إجراء التحليل في أكثر من مركز حتى تكون النتيجة متيقنة وتقل احتمالية حدوث الخطأ إلى الصفر. واشترط بعضهم في تحليل البصمة الوراثية أن تجري بضوابط القيافة أي أن يكون من يجري هذا التحليل مسلم عدل زيادة على باقي الشروط السابقة، وأجاز بعضهم العمل بها مطلقا بدون قيد ولا شرط والعمل بها مطلقا في إثبات النسب، أو نفيه، خاصة في دعاوى اللعان إذا ترتب عليها نفي الولد (Al-Qurra (Al-Zuhaili, 1985) Dagi, 2000).

حجية البصمة الوراثية في مقابلة اللعان

البصمة الوراثية تقوم مقام القافة التي جاء الدليل بالعمل بها، فالقائف هو الذي يلحق الولد بأبيه من طريق الشبه بينهما، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (Quran 17: 36)، وقد تضمنت هذه الآية الحكم بالقافة، لأنه دل على جواز ما لنا به علم، بعد أن نهي عن اتباع الحدس والظنون، فكل ما علمه الإنسان أو غلب على ظنه العلم به، جاز أن يحكم به (Al-Qurtubi 1996)، وهي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه، حيث ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضی الله عنها قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُحَمَّدًا الْمَدْلُجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا، وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ عَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ (Muslim 2006: 1459).

والبصمة الوراثية أقوى دليلا وأوضح حجة في معرفة الأنساب من القافة، التي أجاز الشرع العمل بها كدليل في معرفة الأنساب، فقد أكد أكثر من مجمع فقهي إسلامي جواز العمل بها، واعتبرها دليل إثبات، كما نفى عنها بعضهم كونها دليل نفي في إقرار الأنساب (JAKIM, 2012) (Habtoor, 2018).

وقد دار خلاف بين الفقهاء المعاصرين فيما إذا كانت البصمة الوراثية دليلا مستقلا يقارع بها شهادة اللعان أم هي قرينة مكتملة لدعوى اللعان، فقد اختار سعد العنزي أن البصمة الوراثية هي دليل مكمل ومساند لأثبات النسب أو نفيه، وأن الأصل في هذا الأمر هو الفراش، لقوله عليه الصلاة والسلام "الولد للفراش وللعاهر الحجر" (Al-Bukhari, 1998: 6818)، وأجاز سعد الدين هلالي وغيره، العمل بالبصمة الوراثية مطلقا، أي أنه يمكن أن

نستبدل حكم اللعان بتحليل البصمة الوراثية، لأن حكم اللعان ناب في الأساس عن عدم وجود البيّنة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ (Quran 24: 6)، فإذا شهد تحليل البصمة الوراثية للزوج في نفيه للولد فلا داعي لللعان من أصله، إذ يشهد التحليل بصدق دعوى الزوج أو يكذبه (Saeid Assadi, 2014)

ويرى غيرهم أنه لا يمكن أن يستغنى عن حكم اللعان لأنه مقصد الشارع في سد باب الخوض في الأعراض، وأن ما يترتب على أحكام اللعان أبعد من نفي أو إثبات النسب، إذا هو صون للأسرة والمجتمع من التفكك حيث لا يقدم عليه الزوج إلا وهو مضطر إليه، فليس من المعقول أن تستبدل أربع شهادات موجبات للعذاب بتحليل البصمة الوراثية، فالمخافة أن يصبح الأمر على عكس ما أورد الله عزو جل من صون الأعراض، وإلا لاقتصر الحكم على شهادة واحدة للزوج وانتهى الأمر، فتكرار الشهادات دليل مؤذن على عظمة الأمر الذي سيقبل عليه الزوج، وأنه لا مفر منه إلا بصدق القول. فمن أراد نفي نسب ولده عليه باللعان واللعان فقط (Al-Qurra Dagi, 2000).

والمأمل لحديث عبد الله بن عمر والذي جاء فيه: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ عَلَى فِرَاشِي غُلَامًا أَسْوَدَ . وَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ فِيْنَا أَسْوَدُ قَطُّ؟ قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا أَلْوَاهُمَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا أَسْوَدُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فِيهَا أَوْرَقُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَتَى كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ (Ibn Majah, n.d: 1642)، يجد أن فيه إشارة لاستعمال وسائل أخرى لرد اللعان، بدليل أن هذا الصحابي جاء يعرض بزوجه بكونها ولادت ولادا على غير الصفة التي هو عليها هو وأهله، وهذا ما تنبته الرواية الأخرى التي يرويه أبو هريرة: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا أَلْوَاهُمَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوْرَقًا، قَالَ: فَأَتَى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ، وَلَمْ يُرْحَصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ (Al-Bukhari, 1998: 7314). وهذا يدل على أنه يمكن أن تستعمل البصمة الوراثية في رد اللعان، أي إذا أراد الزوج أن ينفي ولده فعليه أولاً أن يثبت ذلك بالبصمة الوراثية بأن هذا الولد ليس منه، فإذا صدقت دعواه لاعتن بعد ذلك على نفيه، وإلا فلا تقام دعوى اللعان أصلاً، لأن مبنى دعواه باطل، وهذا ما تنبته نهاية الحديث السابق " وَلَمْ يُرْحَصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ"، وقد أورد ابن القيم في تفسيره ما يتضمن هذا المعنى حيث قال: "فإن هذا إذا لم يكن مع المدعي إلا مجرد الدعوى، فإنه لا يقضي له بمجرد الدعوى، فأما إذا ترجح جانبه بشاهد أو لوث أو غيره لم يقض له بمجرد دعواه، بل بالشاهد المجتمع من ترجيح جانبه ومن اليمين؛ وقد حكم سليمان بن داود عليه السلام لإحدى المرأتين بالولد لترجح جانبها بالشفقة على الولد، وإيثارها لحياته، ورضيت الأخرى بقتله، ولم يلتفت إلى إقرارها للأخرى به" (Ibn Al-Qayyim, 1437h, 214).

ومنه نعلم أن مبنى دعوى اللعان يركز على تحليل البصمة الوراثية قبل قول الزوج، في نفيه للولد، فليس له حق في اللعان بنفي ولده، قبل أن يؤكد تحليل البصمة صدق قوله، وهذا مصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة: " وَلَمْ يُرْحَصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ"، وهنا تتجلى ثمرة إجراء تحليل البصمة الوراثية، ويظهر

الفرق بينها وبين إقامة اللعان في نفي الولد، فقد ذهب الجمهور من العلماء أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً، فإذا كذب نفسه بعدما لاعن على نفي ولده، ألحق به هذا الولد، وفرق بين التّوجين المتلاعنين، وهو الذي دلّت عليه السنّة في أنه يلحق به الولد إذا رجع عن لعانه ويحد للكدف، ولم يكن له سبيل إليها أبداً، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: " الْمُتَلَاعِنَانِ إِذَا افْتَرَقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا" (Al-Lbani, 1979: 2105) . وقد خالف سعيد بن المسيب وعبد العزيز بن أبي سلمة وهو قول أبي حنيفة ومحمد أيضاً، حيث رأوا أن يعود التّكاح حلالاً كما لحق به الولد (Al-Qurtubi 1996).

فإذا وافقت البصمة الوراثية قول التّوج في نفي الولد، فليس عليه أن يلاعن إذا أراد نفي نسبه، فيكفيه تحليل البصمة الوراثية كدليل نفي، وقد اخترنا هذا القول توافقاً مع القائلين بإمكانية استبدال حكم اللعان بالبصمة الوراثية.

أما فيمن لا يرى البصمة الوراثية كدليل مستقل يشترط اللعان لنفي الولد، لأن قوة الفراش " الولد للفراش " ثابتة لا يمكن رفع حكمها إلا بما أقره الشّرع وهو اللعان، وله إذا أراد أن يلحق ولده بنسبه من جديد أن يكذب نفسه، ولو أقرت البصمة الوراثية بخلاف ذلك، لأن البصمة الوراثية لا يمكن أن ترفع حكماً أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: " الولد للفراش وللعاهر الحجر " (Al-Bukhari, 1998: 6818).

أما إن كان اللعان من أجل الرّنا فهذا أمر آخر، حيث إن كذب التّوج يقبل ويصار إلى اللعان إن شاء أو يقام عليه الحد إن تراجع أو كذب نفسه باتهامها، ولا يمكن أن يقبل في دعوى الرّنا غير الشّهود، لعانا كانت هذه الدّعوى أو غيرها، لأنّ الأعراض مصونة. (Al-Qurra Dagi, 2000).

مخرجات وقوع اللعان بين التّوجين

لا خلاف بين الفقهاء أن التّوجين إن لم يتلاعنا بعد كذب التّوج لزوجته، أن الولد لا ينفي، بل يبقى نسبه لأبيه، ولو كذب أمه به، فالولد للفراش حتى يلاعن صاحبه، وقد صح عن أبي هريرة، أن أعرابياً من بني فزارة أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنّ امرأتي ولدت غلاماً أسود وهو يريد الانتفاء منه! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمراء، قال: هل فيها من أوزق؟ قال: فيها ذود وورق، قال: فما ذاك ترى؟ قال: لعلّ أن يكون نزعها عرق، قال: فلعلّ هذا أن يكون نزعها عرق (Muslim 2006: 1500).

وإذا لاعن التّوج زوجته، فإنّه لا يلزم من اتهام زوجته بالرّنا أن يجعل ما في بطنها ثمرة الوقوع في الرّنا، فإن كذبه لها وملاعنته قد يكون لأجل الوقوع في الفاحشة، لا لأجل الولد، وربما يكون لأجل الولد ولو لم يرها تفعل شيئاً بعينه، فإن كان التّوج لا يريد نفي الولد، فإنه لا ينتفي، ويبقى ولده منسوباً إليه ولو بعد اللعان (Ibn Al-Qayyim, 1994) (Ibn Qudamah, 1997).

وأما إن كان يريد نفيه، فالثّابت أنه ينفيه بعد اللعان، وهذا ظاهر السنّة، فعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلاً لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وانتفى من ولدها، ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما،

وألحق الولد بالمرأة (Al-Bukhari, 1998: 6748)، ويشترط أن ينفي الولد فوراً بعد اللعان وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة، فإذا تراخى الزوج بعد علمه بحمل زوجته أو ولادتها، أو سكت فإنه لا يُمكن من نفي الولد طال الزمن أو قصر، فالتنفي يكون حقاً له على الفور، فإذا سكت لغير عذر لحقه نسب هذا الولد، ولم يكن له نفيه بعد ذلك أبداً (Ibn Al-Qayyim, 1994) (Ibn Qudamah, 1997).

أما ولد اللعان إن لم ينفه أبوه فنسبه ثابت منه، وإن نفاه فيبقى نسبه ثابت من أمه، وللزوجة الحق في إثبات نسب ابنها من أبيه بإجراء تحليل البصمة الوراثية، حتى ولو لاعنت عليه، إن رأت أن ظلماً وقع عليها، ولو ثابرت أصاب شرفها، وهذا ما أقرت العمل به دار الإفتاء المصرية في إثبات النسب على الرغم من إجراء اللعان بين الزوجين، فما يترتب على هذا التحليل هو إثبات النسب من عدمه، وليس رداً لأحكام اللعان، فحكم اللعان يبقى ساري المفعول في التفريق بين الزوجين، ويبقى حكم نسب الولد متعلقاً بنتيجة تحليل البصمة الوراثية، وليس هذا الأمر بمتاح لولد الزنا ولا لأمه، لعدم قيام رابط العلاقة الزوجية، أي أن هذا الابن لم يولد بصفة رسمية تعطيه الحق بالمطالبة بهذا التحليل (Saeid Assadi, 2014).

ولقد أعطى قانون الأسرة الماليزي للزوج الحق أيضاً في لعان زوجته إذا رآها ترتكب فاحشة الزنا، أو أراد أن ينفي الولد من نسبه، وذلك إذا لم يستطع أن يحضر الشهود أو البيّنة على قوله، فإذا زعم الزوج أن زوجته ارتكبت فاحشة الزنا، فله الحق في اللعان الذي سيجنبه حد القذف، ويفرق القاضي بينه وبين زوجته إلى الأبد، أما إذا نفى الولد، وقال بأن هذا الحمل ليس من صلبه وزعم بأنه لم يقرب زوجته، ولا عن على نفي الولد، فإن الولد ينتفي نسبه من هذا الأب الملاعن على نفيه، ويبقى نسب الولد معلقاً بأمه فقط (Li'an, n.d).

ولم يعتبر قانون الأسرة الماليزي استعمال البصمة الوراثية كدليل يمكن استعماله في إثبات النسب عند قيام الزوج بنفيه باللعان، إذا اعتبر أن الأصل هو اللعان وأن تحليل البصمة الوراثية ما هو إلا قرينة يستأنس بها، ولا يمكن بأي حال أن يقارع حكم اللعان، وهذا يعني أنه لا يمكن للزوجة أن تستعمل تحليل البصمة الوراثية كدليل في ردّ اللعان القائم على نفي الولد أو كدليل يثبت حق ولدها في النسب من أبيه، إذا نفى نسبه بطريقة اللعان، وقد حوّل القانون للمحكمة الحق في استعمال البصمة الوراثية في دائرة انكار النسب فقط (JAKIM, 2012).

وقد سجلت المحاكم الشرعية في ماليزيا دعاوى لعان وإنكار للولد، استعملت فيها البصمة الوراثية كدليل في نفي النسب، ومن بين هذه القضايا هي القضية التي تحمل رقم (10019-006-0261-2018)، فقد وافقت المحكمة على إجراء اللعان، بعدما تم تقديم دعوى اللعان في يوم 10\8\2018 أمام محكمة Mahkamah Rendah Syariah Kuala Selangor، من قبل الزوج بحضور المدعي عليها، وكان الزوج لا تربطه بالمدعي عليها رابطة الزوج أثناء رفع الدعوى، حيث تم فصل الرابطة الزوجية بينهما بالطلاق في يوم 14\06\2017، وقد جاء في حثيات القضية أن الزوج كان يعيش مع زوجته في نفس المسكن قبل الطلاق، أي أنه كان على تواصل مع زوجته قبل الانفصال، كما أن التواصل الزوجي (الجماع)، كان قائماً بينهما حتى وقت الطلاق، وقد أقرت المدعي عليها أنها مارست الجنس

مع رجل آخر وهي ما تزال زوجة للمدعي، وبعد أن تم الطلاق بينهما بصفة رسمية تبين حمل المدعي عليها، وقد أنجبت مولودها في يوم 2018\01\3، أي أن هذا الولد جاء بعد ستة أشهر من الانفصال بين الزوجين، ما يعني وقوع الحمل عندما كانت مرتبطة به كزوجة.

وقانون الأسرة الماليزي يقر بأن كل ولادة تحت مدة أربع سنوات بعد الانفصال بين الزوجين بالطلاق أو الموت، هي ولادة فراش، ما دامت هذه الزوجة لم تتزوج رجلاً آخر أثناء هذه المدة (Islamic Family Law, Act 1984)، لأن قانون الأسرة لا يسمح بنفي النسب بعد مضي ثلاثة أيام من ولادة الطفل، من وقت العلم بالحمل، إلا إذا كان هناك سبب يمنع الزوج من تقديم الدعوى للمحكمة في الوقت المحدد، كالسفر والمرض، والجهل بالحمل أو الولادة (JAKIM, 2012).

وعليه كان لزاماً على الزوج إقامة دعوى اللعان لنفي الولد، ورغم أن هذه الدعوى جاءت متأخرة إلا أن المحكمة قبلتها، بعد أن قدم الزوج شهادة تحليل البصمة الوراثية تثبت أن هذا المولود ليس من صلبه، ولأن الزوج كان في حالة طلاق، فقد قبلت المحكمة دعواه، لأن القانون لا يسمح بالتأخر في دعوى نفي النسب إلا في حالة وفاة الزوج أو الطلاق فقط (Islamic Family Law, Act 1984). وقد أقرت المحكمة في 2019\03\18 للموافق 11 رجب 1440هـ، بعدم شرعية هذا الولد من هذا الزوج السابق بعد أن اعترفت المدعي عليها بإقامة علاقة غير شرعية مع رجل آخر، وبعد أن شهدت البصمة الوراثية في صف دعوى الزواج (Smy Lwn Ms, 2019).

ميراث ولد اللعان

إن نسب الوارث من مورثيه شرط من شروط استحقاق الميراث، فلا بد أن يتحقق نسب الوارث من مورثيه، ونقصد به القرابة للميت وهي أن يكون اتصال أسري يشمل الأصول وهم الآباء، ويشمل الفروع وهم الأبناء، ويشمل الحواشي وهم الإخوة وأبناءؤهم، والأعمام وأبناءؤهم، قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (Quran 4: 7)، أما الأخوال وأبناءؤهم وإن كانوا من الحواشي فهم أصحاب رحم وليسوا أصحاب فرض وتعصيب، قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ (Quran 33: 6).

وميراث ولد اللعان ثابت من أبيه وأمه وقرابتهما، كغيره من الورثة، إلا إن نفي نسبه أبوه فينتفي ميراثه بانقطاع النسب معه وينتفي ميراثه من أسرة هذا الملاحن أيضاً، ويبقى ميراثه من جهة أمه وعصبته حقا ثابتاً له يقول ابن قدامي: "وجملته أنّ الرجل إذا تم لعانه على زوجته ونفى نسب الولد، وقام الحاكم بالتفريق بينهما، انتفى ولدها عنه وانقطع تعصبيه من جهة الزوج الملاحن، فلم يرثه هو ولا أحد من عصبته وترث أمه وذوو الفروض منه" (Ibn Qudamah, 1997)، وقد جاء في الحديث الذي يرويه واثلة بن الأسقع الليثي أبي فسيلة "المرأة تحوز ثلاث موارث، عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لا عنت عليه" (Ibn Majah, n.d: 2742). وتنقطع علاقة الميراث بتمام ملاءنة الزوجة، واشترط بعضهم تفريق الحاكم، أو من يقوم مقامه كالقاضي، وقد ذهب الشافعي بانقطاعي العلاقة

بينهما بملاعنة الزوج فقط، إذا اعتبر اللعان المرأة لدرء الحد عنها لا غير. وتتجلى ثمرة هذا الخلاف في أنه لا توارث بين الزوجين بعد ملاعنة الزوج، ويبقى التوارث قائماً بينهما حتى تلاعن الزوجة ويفرق القاضي بينهما عند غيره، ولم يشترط مالك وأصحابه تفريق الحاكم، بل عدوا تمام اللعان بين الزوجين تفريقاً بينهما فلا يجتمعان أبداً ولا يتوارثان وهو قول الليث بن سعد، وزفر بن الهذيل، والأوزاعي أيضاً (Al-Qurtubi 1996).

وقد أقر ابن حزم بميراث الزوجين من بعضهما البعض حتى يكمل اللعان، فلو مات أحدهما أثناء اللعان توارثا، كما أنه ورث ولد اللعان من أبيه حتى ولو نفاه ولاعن عليه، وأقرت زوجته بنفيه، ما لم ينفه وقت الحمل خاصة، فإذا ولدت زوجته لحقه هذا الولد، ولا ينتفي عنه أبداً، حتى لو لاعن على نفيه، مستدلاً بالحديث "وكانت حاملاً فأنكر حملها، وكان ابنها يُدعى إِيَّها" (Ibn Hazm, 2009)

أما قانون الأسرة الماليزي منع الحق في الميراث لولد اللعان من أبيه وأسرته إذا لاعن على نفيه نسبه منه، فإذا انتفى النسب انتفى الميراث من الجهتين أي أن الولد لا يرث أباه، وفي المقابل لا يرث هذا الأب هذا الولد أيضاً، ويبقى ميراث ولد اللعان من جهة أمه وأسرته قائماً بينهما، وفي كون الأم ترث كل المال إن لم يوجد غيرها أو ترث الثلث والباقي لبيت المال خلاف بين الفقهاء (Li'an, n.d.).

وليس للزوجة أن تستعمل حق البصمة الوراثية في إثبات نسب ولدها لتحفظ حقوقه المالية والمعنوية من أبيه الذي لاعن على نفيه ولا من أسرة أبيه، لأن دلالة البصمة الوراثية في نظر قانون الأسرة الماليزي لا تقوى على أن تكون دليلاً يمكن أن يناطح حكم اللعان، أو حتى يخفف من وطأة آثاره، التي تقع على هذا الولد بالحرمان من النسب والتفقة والميراث، ولو أثبت تحليلها خطأ قول الزوج الملاعن على نفيه ولده وأبان كذبه (JAKIM, 2012)

الخاتمة والناتج

في ختام هذا البحث نخلص إلى أهم نتائجه، منها ما يلي:

أنه لا يصار إلى اللعان بين الزوجين في نفي الولد، إلا بعد أن يقر تحليل البصمة الوراثية ادعاء الزوج، وأن حكم اللعان بين الزوجين شريعة باقية لا يمكن أن تستبدل بحكم قانون أو بتحليل طبي، في إثبات جريمة الزنا أو نفيها فقط، وأنه من حق الزوج أن يلاعن على نفي الولد إذا تيقن أنه ليس من صلبه بعد تحليل البصمة الوراثية وتأكيد ادعائه، وهذا الحق محدد بوقت معلوم لا يستطيع أن يتعداه هذا الزوج، فله الحق في نفي نسب الحمل من وقت علمه به، أو نفي المولود من وقت علمه بوضع زوجته له، وفق الشروط التي حددها الفقهاء والقانون الماليزي في ذلك.

إن أمر اللعان وإن كان واقعا لا محالة في التفريق بين الزوجين إلى الأبد، فلا يجب أن يعم حق الولد في النسب والميراث من هذا الأب الملاعن وأسرته، فإذا خالف تحليل البصمة الوراثية قول الزوج في نفي الولد، فلا يصار إلى اللعان أبداً، وذلك لأن أمر الزوج قد يكون مبناه على توهم، أو إلحاق ضرر بهذه الزوجة وأهلها، أما تحليل البصمة الوراثية فلا يعتره الخطأ من حيث تحديد إثبات أو نفي النسب، لأن الأمر مبني على معطيات علمية دقيقة، لذلك ترى هذه الدراسة البحثية أنه يمكن أن يصار إلى اللعان في حالة اتهام الزوجة بارتكاب الزنا فقط، لأن

الأمر الذي شرع من أجله حكم اللعان هو إثبات الوقوع في الزنا، ولا يمكن أن يستعاض عنه بتحليل البصمة الوراثية.

كما أنه من حق الملاحن الذي أقرت البصمة الوراثية ادعاءه في نفي الولد، أن يُلحِق هذا الولد في نسبه بناء على القاعدة التي أقرتها السنة في إثبات الأنساب، ألا وهي فراش الزوجية إذا كانت قائمة وقت اللعان ولم يرفع حكمها بطلاق أو وفاة.

REFERENCES

- Ahmad, S. (2016, September 13). 159,725 anak tak sah taraf didaftar sejak 2013: JPN. *Berita Harian*. <https://www.bharian.com.my/berita/nasional/2016/09/192319/159725-anak-tak-sah-taraf-didaftar-sejak-2013-jpn>.
- Al-'Lbani, M. 1979. 'Irwa' Al-ghalil Al-Maktab Al'Islami
- Al-Bukhari, M. 1998. *Ṣaḥīḥ al-Bukhari*, Al-Riyad: Bayt Al'afkar.
- Al-Jurjani, A.n.d. *M'jam Al-Ta'rifat*. Cairo: Dar Al-Fadila
- Al-Qurra Daqiy A. 2000. Albisma Al-wurathia Min Manthur Al-faqih Al-'islami. *Majalat Al-mjm'a Al'islami*, no. 16. P. 27-68.
- Al-Qurtubi, M. 2006. *Al-Jami' Li'ahkam Al-Quran*. Beirut: Mua'sasat Al-risala.
- Al-Ragheb, I. n.d. *Al-Mufradat Fi Ghariyb Al-Quran*. Beirut: Dar Al- ma'rifa.
- Al-San'ani, M. 2006. *Subul Al-Salam Sharah Bulugh Al-Maram*. Al-Riyad: Maktabat Al-Ma'arif
- Al-Shatibi, I. 1417. *Al-Mwafqat*, Al-Su'udia: Dar Ibn 'affan.
- Al-Tirmidhi, M. 1417h. *Sunan Al-Tirmidhi*. Al-Riyad: Dar 'Alam Al-Kutub
- Al-Zuhaili, W. 1985. *Al-faqah Al'Islami wa'Adlath*. Dmshq: Dar Al-fikr.
- Arifin, L. 2020, October 22. Pendidikan seksualiti, cegah seks luar nikah. *Berita Harian*. <https://www.bharian.com.my/wanita/keluarga/2020/10/744763/pendidikan-seksualiti-cegah-seks-luar-nikah>
- Britannica, T. Editors of Encyclopaedia. 2011, December 1. Deoxyribose. *Encyclopedia Britannica*. <https://www.britannica.com/science/deoxyribose>
- Darul Ifta. (2009, April 30). *Al-Fatawaa-'Ithbat Al-Nisab Bialbisma Al-Warathiya..* Dar-Alifta.Org. <https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?sec=fatwa&ID=12554>
- Esyariah. (2011). *Akta Undang-Undang Keluarga Islam (Wilayah-Wilayah Persekutuan) 1984. Bahagian Viii - Kesahatarafan Anak*. Seksyen 114. AKTA 303.
- GOV.UK. (n.d). *Grounds for divorce*. (5 C.E.). GOV.UK. <https://www.gov.uk/divorce>
- Habtoor, F. H. (2018). Hujjiyyt Al-Basma Al-Warathiya fi Al-Ithbat Al-Jinayi. *Mağallaī Kulliyayā Al-Šarī'atī Wa-al-Qānūn Bi Tantā*, 4(33), 1554–1615. <https://doi.org/10.21608/mksq.2018.30615>
- Ibn 'Abdin, M. 2003. *Rada Al-Muhtar*. Al-Riyad: 'Alam Al-kutub
- Ibn 'Ashour, T. 1984. *Al-Tahrir Wa Al-Tanwir*. Tunis: Al-Dar Al-tuwnisia.
- Ibn Abi Shaybah, 'A. 2004. *Al-Musannaf*. Al-Riyad: Maktabat Al-Rushd
- Ibn Al-Qayyim, H. 1437H. *T'lam Al-Muaq'iyin 'An Rab Al-'Alamin*. Maka: Dar 'Alam Al-Fawa'd.
- Ibn Al-Qayyim, H. 1994. *Zad Al-ma'ad*. Beirut: Mua'sasat Al-risala.

- Ibn Al-Qayyim, H. n.d. *Al-Daw' Al-Munir 'Ala Al-Tafsir*. 'Unyza: Muasasat Al-nuwr Liltiba'a Walnashr
- Ibn Faris, H. 1979. *Maqayis Al-Lughat*. Beirut: Dar Al-fikr.
- Ibn Hazm, A. 2009. *Al-Mhalla*. Beirut: Dar Ihya' Al-Ttrath Al-'Arabi.
- Ibn Hazm, A. 2009. *Al-Mhalla*. Beirut: Dar Ihya' Al-Ttrath Al-'Arabi.
- Ibn Majah, M. n.d. *Sunan Ibn Majah*. Al-Riyad: maktab Al-ma'arif.
- Ibn Qudamah, M. 1997. *Al-Mugni*. Al-Riyad: Dar 'Alam Al-Kutub
- JAKESS. (2019, March). *SMY lwn MS* (No. 10019-006-0261-2018).. jakess.gov.my. <https://jakess.gov.my/pdf/KoleksiPengkakiman/APR%202019/SMY%20v%20MS.pdf>
- JAKIM. (2012). *Hukum Menggunakan DNA Untuk Menentukan Status Nasab Anak Dan Tempoh Melaksanakan Li'an Untuk Menafikan Nasab Anak*. Jakim : E-Sumber Maklumat Fatwa. <http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/10304>.
- JAKIM. (2014). *Menggunakan DNA Untuk Menentukan Status Nasab Anak Dan Tempoh Melaksanakan Li'an Untuk Menafikan Nasab Anak*. JAKIM: E-SMAF V1. <http://e-smaf.islam.gov.my/e-smaf/fatwa/fatwa/find/pr/15973>
- JKSM. Kelantan. (n.d). *Li'an*. Kelantan. Jksm.Gov.My. Retrieved March 20, 2021, from <http://kelantan.jksm.gov.my/jksn/index.php/component/content/article/21-joomla/components/208-li-an?Itemid=951>
- Li, R., Li, H., Peng, D., Hao, B., Wang, Z., Huang, E., Wu, R., & Sun, H. 2019. Improved pairwise kinship analysis using massively parallel sequencing. *Forensic Science International: Genetics*, 38, 77-85. <https://doi.org/10.1016/j.fsigen.2018.10.006>
- Muslim, I. (2006). *Sahih Muslim*. Al-Riyad: Dar Taibah.
- Saeid Assadi, A. M. (2014). Nesebin DNA Metodu İle İspat Ve Nefyi. *Şarkiyat*, 12, 49-85. https://77f7a456-9ef8-47cc-9061-43a46f90e667.filesusr.com/ugd/e0d7bd_d02ca2f1c6ee43febbcf76c0fe3ef64f.pdf
- Sultan, S. 2005. *Al-Hayat Al-Zawjiya fi Al-Gharb Mushkilat Waqi'iyah Wa hulul 'Amaliya*, n.p.
- Undang-Undang Malaysia. Seksyen 11(1) (2), Akta Kesahatarafan. Seksyen 12(1) (2), Act Hak berkenaan 1979 Act (1961/2006)